

آراء وافكار

حول تصحيح الجزء السابع

« من كتاب نهاية الأرب »

نشرت مجلة المجمع العلمي في عددها السابع من أعداد سنة ١٩٢٩ فصلاً^(١) ممتعاً للاستاذ المغربي عن تصحيح الجزء السابع من كتاب نهاية الأرب الذي نقوم بنشره دار الكتب المصرية ، وقد أورد الاستاذ في هذا الفصل طائفة من عبارات هذا الجزء وذكر ان التغيير في بعضها صواب ، وفي البعض الآخر أصوب ، ونحن مع شكرنا الخالص لحسن جهاده وفضل اجتهاده ، نرى ان نبين له وللقراء والادباء وجهة نظرنا في هذه العبارات التي اعتبرها خطأ واعتبرناها نحن صواباً خدمة للعلم وتحميماً للبحث :

(١) - جاء في ص ٣ س ٥ من هذا الجزء (اتى صلى الله عليه وسلم بما أعجز البلغاء ، وأخرس الفصحاء ، وفلّ حد المؤرخين) اهـ . وقد أراد المؤلف بقوله : (وفلّ حد المؤرخين) انه قد ذكر في القرآن من انباء القرون الاولى ، وقصص الانبياء والرسل الماضين ، وأحوال الامم السالفة ما لا تعلم به للقصاص وأصحاب الاخبار من علماء الادب الاخرى الذين كانوا في هذا العصر ولم يمكنهم الوصول الى معرفته قبل القرآن ، وقد عدّ الله سبحانه وتعالى ذكر تلك الانبياء والقصص من وجوه الايعجاز في كتابه ، ودليلاً من الأدلة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى في سورة هود : (تلك من انباء الغيب نوحيها اليك ما كنت تعلمها انت ولا قومك من قبل هذا فاصبر ان العاقبة للمتقين) .

ذلك ما فهمناه من كلمة : « المؤرخين » في عبارة المؤلف ، وذكر الاستاذ ان صواب

(١) نشرت هذا الفصل في مجلد السنة التاسعة (ص ٣٨٥) وفيه ٦٤ تصحيحاً وقد ناقشني الاستاذ صاحب هذا المقال في صحة نصفها وسكت عن الباقي . ولم أر لزوماً لاعادة القول فيما ناقشني فيه لظهور امره .

« المغربي »

العبارة : (وقل حد المعارضين) واحتج لذلك (بأنه لم يكن في بلاد العرب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مؤرخون) اه . ونحن نقول : ان الذي كان غير معروف في بلاد العرب انما هي التسمية بالمؤرخين فقط لأنها تسمية ظهرت في العصور الحديثة ، اما العلم بمسمى التاريخ وهو القصص والأخبار فذلك كان معروفاً لديهم ، شائعاً بين علماء الأديان في هذا العهد ، وبدل على ذلك ما ذكره الله تعالى في كتابه حكاية عن الكفار في تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم اذ يقول : (وقالوا أساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا) وإذن فلا نرى مقتضياً لتغيير كلمة (المؤرخين) الموجودة في الأصل (بالمعارضين) مع ظهور المعنى السابق وبعد الثانية في رسم الحروف من الاولى وان كان المعنى يستقيم بها ايضا .

(٢) - وجاء في (ص ١٩ ص ٦) بعد ان أورد المؤلف قوله تعالى : (اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم) قال : (فوصف نفسه تعالى جدّه بان علم بالقلم كما وصف به نفسه بالكرم) اه كلام المؤلف ويريد بهذه العبارة انه كما وصف نفسه تعالى بالتعليم بالقلم وصف نفسه بسبب ذلك التعليم بأنه كريم ، فالباء في قوله : « به » للسببية والهاء ضمير يعود على التعليم بالقلم ، وإذن فقوله : (به) غير زائد ولا حشو وليس من الصواب إسقاطه كما رآه الأستاذ ، بل لو أمقط لضاع بذلك معنى في العبارة لا يؤدي الا به .

(٣) - وجاء في (ص ١٩ ص ٦) (واعتد بذلك من نعمه العظام) قال الاستاذ : سوايه : (واعتد ذلك) باسقاط باء الجر ، واحتج لذلك بان (اعتد) هنا بمعنى (عدت) وهو (يتعدى بنفسه) اه كلام الاستاذ : وأقول : ورد في المصباح المنير انه يقال : اعتددت بالشيء على افتعلت ، اي ادخلته في العد والحساب ، والشيء معتد به ، اي محسوب غير صافط اه كلام المصباح ، وعلى هذا فإثبات الباء في قوله : (بذلك) صحيح لا خطأ فيه ، لان اعتد كما يتعدى بنفسه يتعدى كذلك بالحرف .

(٤) - وجاء في (ص ١٩ ص ١١) في ذكر الدواة وما يجب على الكاتب من اصلاحها ، قال : (فليتم ربهها واصلاحها) اه . وقوله : (ربهها) بالباء الموحدة يحتمل معنيين اولهما انه مصدر قولهم : رب فلان الامر اذا أصله وأحسن القيام عليه ، يريد انه يجب على الكاتب ان يتمم دواته ويحسن القيام عليها بسائر ضرور القهسين ، وإذن فيكون

عطف الاصلاح عليه من قبيل عطف التفسير وتافي المعنيين ان المراد بالرب هنا : التطبيب
يقال : رب فلان الدهن اذا طيبه ، وقد كان بعض الكتاب كالحسن بن سهل وغيره
يطيبون دواتهم بالمسك وغيره من انواع الطيب وعلى هذا فقله (ربها) صحيح لا بعد فيه
ولا تكلف ولا ينبغي لنا ان نغيره الى ما اختاره الاستاذ من اثباتها بالياء المثناة لتحتية مادام
الاصل مستقيماً .

(٥) - وجاء في (ص ٢٥٥ ص ٢) في صفة الاقلام : (نفصح باود القدود) اه .
ذكر الاستاذ ان صوابه (نفصح اود) الخ ونقول انه يريد بقوله (نفصح باود القدود)
ان هذه الاقلام تحاكي القدود محاكاة تامة حتى كأنها تعبر عنها تعبيراً فصيحاً ان يراها
وهذا ابلغ في التشبيه وأدق في أدائه ، فان هذه العبارة تتضمن تشبهين : احدهما
تشبيه الاقلام بالقدود ، وثانيهما تشبيه تلك المشابهة بتعبير اللفظ عن المعنى في وضوحها
ودلالتها على ان هذا التعبير قد ورد في الشعر ، قال الشاعر :

وطرف يترك الأبطال صرعى بلا جرح وبعث بالحلوم
ووجه مفصح بالصبح تبدو على قسامته سيما النعيم

(٦) - وجاء في (ص ٣٧ ص ٧) في الكلام على اللفظ المجازي وسبب تسميته مجازاً
ما نصه : « وصف بانه مجاز على انهم قد جازوا به موضعه الاصل او جاز هو مكانه الذي
وضع فيه اولاً لانه ليس بموضع اصلي لهذا اللفظ ، ولكنه مجازه ومنعدها يقع فيه كالواقف
بمكان غيره » اه كلام المؤلف . ويقول الاستاذ : « ان صوابه (يقف فيه) بالفاء بدل
(يقع) بالعين المعجمة » اه ونقول : ان الوقوع هنا بمعنى الحصول ، والمراد ان الكلمة
المجازية حين استعمالها في غير ما وضعت له قد وقعت اي حصلت في غير مكانها الاصل ،
وكثيراً ما يستعمل الوقوع بالعين وصفاً للألفاظ فيقال : هذه كلمة وقعت موقعها وهذا
اللفظ وقع في موقع هذا ، ولم نجد استعمالها في ذلك الوقوف بالفاء فلم يقولوا : هذه
كلمة وقعت في مكانها او وقعت موقف كذا ، واما قول المؤلف بعد ذلك (كالواقف في
موقف غيره) فهو تشبيه لتقريب المعنى .

(٧) - وجاء في (ص ٦١ ص ١٤) في الكلام على الفرق بين الاخبار بالاسم
والاخبار بالفعل بان الاول يفيد الثبوت بخلاف الثاني ما نصه : « بل جعل الانطلاق

او البسط مثلاً صفة ثابتة ثبوت الطول او القصر» اخ كلام المؤلف ، قال الاستاذ : « صوابه (بل جعل البسط) باسقاط كلمة (الانطلاق)» اه . ونقول : ان إسقاط كلمة كهذه من الاصول التي بين ايدينا بدون حجة قوية لاسقاطها امر خطير لا يصح ان نرتكبه ، والا فقد اخللنا بالأمانة الواجب على المصحح مراعاتها ، ومع ان المصادر التي بين ايدينا لهذا الكلام قد تضافرت على اثبات هذه الكلمة فان المعنى على اثباتها مستقيم لا غبار عليه ، واما احتياج الاستاذ لرأيه بأنه لم يسبق في كلام المؤلف مثال فيه وصف بالانطلاق ، فهو احتياج لا يسوغ لنا إسقاط هذه الكلمة لجواز ان يكون المؤلف قد اكتفى عن ذكر هذا المثال بالبيت الآتي بعد هذه العبارة وهو قوله :

لا بألف الدرهم المضروب صرنا لكن يمر عليها وهو منطلق
 واما استظهار الاستاذ ان يكون هذا البيت كان متقدماً في الكلام ، وقد أخرج سهواً
 فبمنه ان ارتباط الكلام واتساقه من اول الفصل الى هذا البيت لا يجعلنا نشعر بان البيت
 في غير موضعه بل اننا لا نجد في الكلام السابق موضعاً يصح ان يكون هذا البيت فيه .
 (٨) - وجاء في (ص ٩٧ س ١٦) هذا البيت :

حدا باي ام الرئال فأجفلت نعماته من عارض متلب
 وقلنا في تفسير لفظ (المتلب) ان معناه المتخزم بالسلاح ، يريد المتهي للعرب ، وقد
 نقلنا هذه الكلمة عن كتاب حسن التومل اذ كان لفظها في الاصل محرفاً ، وقد اعترض
 الاستاذ على هذا التفسير « بان (المتلب) بهذا المعنى لا يناسب ان يكون صفة للعارض
 فان العارض هو السحاب المعترض في الأفق » واستظهر « ان لفظ العارض محرف عن
 كلمة (الفارس) واذن يستقيم الوصف « اه كلام الاستاذ . ونقول : ان العارض هنا
 معناه الجيش تشبيهاً له في كثرته وكثافته بالسحاب المتراكم في الأفق ، وهو جيش
 المهلب بن ابي صفرة الذي كان يقاوم قطري بن الفجاءة ، وقد شاع بين الشعراء استعارة
 لفظ العارض للجيش ، ومنه قول المهدي يرثي اهل أنف عاذ :

من الأسي اهل انف حين جاءهم جيش الحمار ولاقوا عارضاً برداً
 يريد ولاقوا جيشاً كالعارض الكثير البرد ، واذن فوصف العارض بالمتلب مستقيم
 لا غبار عليه من النقد ولا ينبغي ان نستبدل لفظ (العارض) الوارد في الاصل : بلفظ

(الفارس) كما رآه الاستاذ مع استقامة المعنى على الاول ، وبعد الـكـتـيـن في رسم الحروف من بعضها .

(٩) — وجاء في (ص ١٢٥ اس ١١) في الكلام على عتاب المرء نفسه ، قال المؤلف : « ان هذا النوع من أفراد ابن المعتز ولم ينشد عليه اي ابن المعتز سوى بيتين ذكران الآمدي انشدهما عن الجاحظ » اه كلام المؤلف . وقد كتبنا على قوله : (الآمدي) مانصه : « كذا في الاصل وحسن التوسل ، والذي سفي تخير التخبير وخزانة الأدب للحموي : (الأسدي) ولم نقف فيما بين ايدينا من المظان على ما يرجح احدي الروايتين) اه وقد اعترض الاستاذ على شكنا هذا في انه : (الأسدي) او (الآمدي) ورجح ان يكون المنشد هو (الأسدي) واحتج لذلك « بان الآمدي وهو ابوالقاسم الحسن بن بشر بن يحيى قد توفي بعد ابن المعتز بزمن بعيد » اه . ونقول : اننا لم نشك هذا الشك الا بعد ان راجعنا كتب الأدب التي بين أيدينا والمعاجم التي اشتملت على اسماء الرواة فلم نقف على من ينسب الى بني أسد من رواة الشعر والاخبار ونحن مع علمنا بان ابا القاسم الحسن بن بشر قد توفي بعد ابن المعتز بزمن بعيد فليس ذلك مزبلاً لشكنا لجواز ان يكون الذي أنشد البيتين رجل آخر غير ابي القاسم ينسب الى (آمد) فان (آمد) من البلاد التي ينسب اليها خلق كثير من اهل العلم ، في كل فن كما في باقوت .

(١٠) — وجاء في (ص ١٨٦ اس ٨) قال المؤلف : « وليكن ما نتختم به فصولك في موضع ذكر البلوى بمثل نسأل الله » اخ كلام المؤلف ، وقد اعترض الاستاذ على قوله (بمثل) بان الباء زائدة ورأى ان الصواب إسقاطها محتجاً لذلك بان (مثل) خبر لقوله (يكن) اه . ونقول : وما المانع من ان يكون قوله : (بمثل) متعلقاً بحذوف خبر لقوله (يكن) وفي كتب النخوات الخبر كما يكون مفرداً يكون جملة وشبهه جملة كذلك و يريدون شبه الجملة الظرف والجار والمجرور وإذن فيكون تقدير الكلام « وليكن ما نتختم به فصولك مقترناً بمثل (نسأل الله) » اخ بقول : « انه يتعين على الكاتب في ختام رسائله في التعزية مثلاً ان يقرنه بالدعاء للكتاب اليه ان يدغم الله عنه المحظور ، ويصرف عنه المكروه » اخ وقد بني الاستاذ نقده على ظنه « ان الباء في قوله : (بمثل) زائدة فقال :

(ان هذا ليس من المواضع التي تجوز فيها زيادة الباء) اه وليس كذلك كما بينا ، فان الباء اصلية في الكلام .

(١١) - وجاء في (ص ١٩٥ س ١٠) يصف استسلام عدو : (فلاذ بالالتجاء الى سلمنا ، وعاذ باسناد الرجاء الى كفنا عنه وحننا) الخ وقد ضبطنا (اسناد) بكسر الهمزة وهو مصدر قولك : أسندت كذا الى كذا اذا جعلته متكافئاً له ومعتمداً ، يريد الكاتب بهذه العبارة ان ذلك العدو قد عاذ من بأسنا بان أسند رجاءه الينا اي جعل حننا متكافئاً لرجائه ، ومعتمداً لآماله ، وقد اعترض الاستاذ على ضبط (اسناد) بكسر الهمزة وقال : « ان المعنى لا يستقيم عليه واستصوب ان تكون (اسناد) بفتح الهمزة على انه جمع (سند) وهو ما يلتجئ اليه الخائف من حائط او جبل او نحوهما اه . ونقول : ان قول الكاتب بعد : (الى كفنا عنه) يؤيد ما أثبتنا كما يمنع مارآه الاستاذ ، وقد اعترف هو بذلك ، ويرجع ما أثبتنا ايضاً مقابلة الاسناد في هذه الجملة بالالتجاء في الجملة السابقة ، فكنا للكاتبين من واد واحد ، فاذا صح ان يلوذ العدو بالالتجاء وهو مصدر صح ان يعود باسناد رجائه اذ لافرق بينهما ، على ان الكاتب لا يريد بالالتجاء والاسناد معنهما المصدرية ، وهو نفس الحدث بل يريد المعنى الحاصل به ، والفرق بينهما في كتب القواعد مشهور .

(١٢) - وجاء في (ص ١٩٩ س ١٢) في وصف مارق بمالي الاعداء : « وجر نفسه بموالاة النثار عناء كان عنه في غنى ، وأوقع روحه بمظافرة المقول في حومة السيوف التي تحطفت اولياءه من هنا ومن هنا » الخ . قال الاستاذ : قوله (بمظافرة) لعل صوابه (بمضافرة) بالضاد مصدر ضافره اذا عاونه اه . ونقول : وكذلك (المظافرة) بالظاء مصدر ظافره اذا ناصره ، وهو مشتق من الظفر بفتح الظاء والفاء وهو النصر ، فمعنى المظافرة ، المناصرة ، وهذه الكلمة وان لم ينص عليها في كتب اللغة مادة (ظفر) الا ان صيغة المفاعلة قياسية في كل فعل يراد جملة مشتركة بين اثنين كما نص على ذلك في كتب القواعد ، واذ قد نصوا على قياسية الصيغة فلا موجب لتتبع أمثلتها في كتب اللغة .

(١٣) - وجاء في (ص ٢٠١ س ٨) ذكر المؤلف « انه يجب أن يراعى في التقاليد والمناسخ والتوافيق امور : منها براعة الاستهلال بذكر الرتبة او الحال او قدر النعمة »

الخ . والمراد بالحال هنا الصفة التي يتصف بها من صدر له التقليد أو التوقيع كالخبرة
بفنون الحرب حتى استحق أن يقلده الملك قيادة جيشه ، أو الخندق بالأمور الحسابية حتى
استحق أن يجعله الملك على ديوان خراجه ، أو العلم الواسع بالفقه وأحكام الشريعة حتى
كان أملاً لأن يتولى القضاء أو الافتاء . مثلاً ، ذلك ما فهمناه من كلمة (الحال) بالخاء
المهملة . وقد قال الاستاذ : « لعل صوابه (المال) بالميم ، واحتج لذلك بأن توافيق الملوكة
كما تصدر بالرتب تصدر كذلك بالمال اه . ونقول : إذا صح المعنى على الأولى فلما وجب
لتغييرها بالثانية مادام الأصل مستقيماً لا عوج فيه .

(١٤) -- وجاء في (ص ٢٠٤ س ١١) « وأظلت على الأعداء سيوفنا التي هي على من
كفر النعمة دعوة نوح » الخ . يقال : أظله الشيء إذا غشبه كما في القاموس ، يريد
لكاتب بهذه العبارة أن السيوف قد غشيت الأعداء فأبادتهم كما أبادت قوم نوح
دعوته طيهم ، وقد استصوب الاستاذ أن تكون الكلمة (وأظلت على الأعداء) الخ
بالطاء المهملة واحتج لذلك (بأن الأيظلال بالطاء المعجمة للرحمة أما السيوف لا تظلمهم
برحمتها) اه . ونقول ان تفسير اهل اللغة الأيظلال بالغشيان عام ليس مقيداً بالرحمة
أو العذاب ، على ان الظل ، وهو اسم للأيظلال قد ورد استعماله في العذاب ايضاً كما
ورد استعماله في الرحمة . قال تعالى : « الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني
من اللهب » وإذا سلمنا ان الأيظلال يستعمل في الرحمة فلم لا يكون استعماله هنا في
العذاب من قبيل التهم الذي يستعمله البلغاء كثيراً على حد قوله تعالى : « فبشرهم
بعذاب اليم » و يقول الاستاذ (ان فعل الأيظلال بتمسدي بنفسه لا بالحرف) ونقول
(ان هذا الفعل بتمسدي « بعلي » ايضاً) فيقال أظل عليه ، كما يقال (أظله) كما في
كتاب أقرب الموارد : « للبحث صلة »

مصوحه

احمد الزين